وثائق اكدت حوادث خطف وضرب حتى الموت وتزوير جوازات سفر

وثائق رسمية تكشف تورط الشرطة العراقية في انتهاكات واسعة تشمل الاغتصاب والاغتيالات والتفجيرات

جنود عراقيون يقيمون حاجزا في احد شوارع بغداد امس

■ لوس انجليس ـ يو بي آي: كشفت وثائق سرية للحكومة العراقية تحتوي على نتائج 400 تحقيق داخلي عن الفساد بين صفوف قوات الشرطة العراقية عن حقائق شملت عمليات تعذيب واغتصاب للسجناء والسجينات واطلاق المعتقلين المشتبه بقيامهم باعمال ارهابية مقابل رشى والمشاركة باغتيال كبار مسؤولي الشرطة ومساعدة المتمردين على القيام بهجمات وتفجيرات.

وذكرت صحيفة «لوس انجليس تايمز» امس التي حصلت على الوثائق أن تقييما أجراه مؤخرا قسم المتعاقدين لتدريب قوات الشرطة العراقية التابع لوزارة الخارجية الامريكية يؤكد ما ورد في الوثائق ويؤكد أن تأثيرات تغلغل المتمردين داخل القوات شبه العسكرية وقوات الشرطة والفساد المتفشي فيهما قوضت الثقة العامة في الحكومة العراقية ووزارة الداخلية.

وزعمت الوثائق العراقية أن ضباط الشرطة العراقية اقدموا على ضرب عدد من السجناء حتى الموت وتورطوا في شبكات للخطف مقابل فدية وسرقوا وزوروا آلاف جوازات السفر العراقية ومرروا معلومات أمنية حيوية الى المتمردين.

وذكرت الصحيفة الامريكية ان الوثائق تغطي جزءا من العام 2005 والعام 2006 وقد صادق على محتوياتها مسؤولون سابقون وحاليون في الشرطة.

وتطال التهم المذكورة في التقارير والوثائق عشرات وحدات الشرطة ومئات الضباط ومن ضمنهم عناصر شرطة في الخدمة وجنرالات ورؤساء دوائر شرطة وقد تمت، بحسب الوثائق، معاقبة عدد من المسؤولين لكن بعض القضايا تم اسقاطها بسبب عدم كفاية الأدلة أو وجود شهود في حين لا تزال غالبيتها على ذمة التحقيق.

وقالت الصحيفة يبدو ان هذه الوثائق ليست الأخيرة في سلسلة من الاكتشافات المقلقة عن تغلغل الفساد وممارسات التعذيب في وزارة الداخلية العراقية التي توظف 610،268 ألف عراقي يتوزعون على قوات الشرطة ودوائر الهجرة وامن السجون وحماية المسؤولين.

وكانت الولايات المتحدة الامريكية أعلنت العام 2006 «عام الشرطة العراقية» بعد اكتشاف قيام شبكة من مسؤولي الشرطة العراقيين بادارة منشأة اعتقال سرية خارج بغداد بالاشتراك مع ميليشيا شيعية، وتعهدت ببذل المزيد من الجهد لتوسيع ورفع مستوى الأداء المهني لدى القوات العراقية التي تتعامل مع المدنيين.

وقال الرئيس الامريكي جورج بوش ان تدريب قوات شرطة عراقية كفؤة مرتبط بتوقيت الانسحاب النهائي الامريكي من العراق وهو عنصر رئيسي في الحرب على الارهاب في البلاد.

ولكن المسؤولين الامريكيين نبهوا الى أن «مجموعة الخونة» في الاستخبارات السرية التابعة لوزارة الداخلية العراقية الذين كانوا يديرون منشأة الاعتقال السرية في الجابرية خارج العاصمة العراقية لا يزالون يمارسون مهامهم من الطابق السابع في مبنى الوزارة.

وقال مسؤول عسكري امريكي رفيع في العراق، طلب عدم الكشف عن اسمه، في مقابلة مع «لوس انجليس تايمز» الشهر الماضي ان واحدا من قادة هذه «المجموعة من الخونة» واسمه محمود وائلي هو «مسؤول جهاز الاستخبارات في كتائب بدر، وهي ميليشيا شيعية، وأحد كبار المسؤولين عن تجنيد عناصر لقوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية».

وقال المسؤول العسكري «نحن نعمل لاخراجهم تدريجيا من المعادلة لقد جمعنا المعلومات كما تمكنا من بناء قضية اتهامية ضدهم».

واتهمت الوثائق وزير الداخلية الشيعي السابق بيان صولاغ، الذي كان في منصبه عند اجراء التحقيقات المذكورة في الوثائق، بالسماح لقاتلي الميليشيات الشيعية بالتغلغل في صفوف القوات الأمنية.

ولفت التقرير الى أن الفساد في وزارة الداخلية العراقية أعاق فعاليتها وقوض مصداقيتها لدى العراقيين.

وجاء في تقرير مسؤولي وزارة الخارجية الامريكية الذي حمل عنوان «تقييم أداء اصحاب المناصب في وزارة الداخلية بين تشرين الأول/اكتوبر 2005 وأيار/مايو عام 2006» انه «على الرغم من التقدم الكبير والالتزام المخلص للكثير من مسؤولي الوزارة الا أن المناخ الحالي الذي يسوده الفساد وانتهاكات حقوق الانسان والعنف الطائفي بين القوات الأمنية العراقية يقوض ثقة العامة فيها».

وقالت الوثيقة ان عناصر من وزارة الداخلية العراقية «استمالهم المتمردون والارهابيون والميليشيات الطائفية مارسوا الاحتيال في جداول دفع الرواتب ونواح أخرى، فضلا عن تغلغل الميليشيات.. كلها عوامل تقوض فعالية الشرطة في عدد من المدن العراقية الرئيسية».

وأدى التقرير الى زيادة التوتر بين وزارة الدفاع الامريكية، البنتاغون، التي تدير برنامج تدريب الشرطة، ووزارة الخارجية الامريكية التي كانت تضغط باتجاه توسيع دور الوزارة التدريبي المحدود في العراق، بحسب ما يؤكد مسؤول امريكي رفيع طلب عدم الافصاح عن اسمه.

وقال المسؤول ان «الوثيقة تظهر بوضوح أن ادارة وزارة الداخلية فشلت لكنها لا توجه اصابع الاتهام بشكل مباشر الى السياسات الامريكية المتبعة ولكنها تظهرها في السياق»، خصوصا في مجال حماية المعتقلين وتحسين ظروف اعتقالهم وضمان حقوقهم.

وقال التقرير ان «مسؤولي وزارة الداخلية وقواتها متورطون بشكل واسع في عمليات الرشوة والابتزاز والسرقات. وعلى سبيل المثال هناك تقارير جمة ذات مصداقية تكشف تقاضي المسؤولين في قوات الشرطة والوزارة مبالغ مالية من الأشخاص الذين يرغبون في الانضمام الى القوات».

واستقت الوثيقة الحقائق التي توصلت اليها من مئات التحقيقات الداخلية في الوزارة.

وتتضمن وثائق وزارة الداخلية مئات الملخصات القصيرة عن جرائم ارتكبها عناصر الشرطة، والرسائل التي أُحيل بموجبها ضباط الشرطة الى وكالات ومحاكم مكافحة الفساد، وشكاوى للمواطنين من سوء معاملة الشرطة وفساد عناصرها وملخصات عن تقارير لمفتش العام للشرطة عن ارتكاب جرائم مالية وصرف رواتب لموظفين وهميين وعقود وهمية وعن وجود موالين للنظام العراقي السابق».

وتفصل هذه الوثائق وقائع جرائم تعذيب وقتل على يد عناصر من الشرطة بشكل مستمر تقريبا.

وأظهرت هذه الوثائق أن المشكلة الأساسية التي تواجه تحسن أداء وأخلاقيات قوات الشرطة هي ولاء ضباطها مع وجود خروقات للمتمردين للجهاز الأمني والأعمال الارهابية التي كان يرتكبها مسؤولون في الوزارة.

وكشفت الوثائق عن توجيه الاتهامات لشبكة مؤلفة من عقيد وضابط وملازمين بسرقة معدات اتصال لصالح المتمردين من الوزارة لاستخدامها في تفجير العبوات الناسفة عن بعد كما تم طرد مسعف في قوات النخبة في وزارة الداخلية في بغداد بعد اكتشاف قيامه بزرع عبوات ناسفة بدائية وتنفيذ اغتيالات.

كما بيّنت حالات اختطاف تجار ومواطنين وطلب فديات ضخمة مقابل الافراج عنهم وممارسة العنف ضد مواطنين حاولوا الاعتراض على سوء تصرفات عناصر الشرطة وحتى بين عناصر الشرطة أنفسهم.

ولكن يبدو أن المعتقلين كانوا الأكثر استهدافا، اذ أظهرت وثائق الوزارة أنظمة اعتقال وحشية يقوم فيها الضباط المولجون بادارة سجون سرية حيث صار تعذيب ووفاة واغتصاب المعتقلين والمعتقلات أمرا شائعا.

واتت الوثائق على ذكر أربعة تحقيقات في وفاة 15 سجينا على يد عناصر من فرق النخبة في الشرطة.

وأشارت الوثائق الى أن عناصر الشرطة في منطقة الرصافة في بغداد عذبوا المعتقلين بالكهرباء والضرب المبرح وفي حالة واحدة الاغتصاب، بينما كان الافراج مكافأة لمن يقدر أقاربه وعائلته على دفع رشوة للضباط المسؤولين.

وكشفت عن تعرض السجينات للاغتصاب، وأظهرت قيام آمر سجن في منطقة الكرخ باغتصاب سجينة كان يعتقد أنها من قوات المتمردين في آب (أغسطس) الماضي كما قام ملازمان في الشهر ذاته باغتصاب سجينتين أخريين.

واتهمت الوثائق العميد عادل غيدان، قائد الشرطة السابق في محافظة ديالى بمصادرة أملاك المواطنين بطريقة غير شرعية واستغلال النفوذ ودفع رواتب لموظفين وهميين والتستر على ارهابيين مشتبه بهم قبل أن تتم تنحيته من منصبه قبل ستة أشهر، بحسب مصادر في الشرطة.

واتهمت الوثيقة أيضا العميد احمد محمد الجبوري، رئيس الشرطة السابق في محافظة نينوى بتأليف قوات شرطة خاصة له يبلغ تعدادها 1400 شخص وتتبع أوامره الخاصة وليس أوامر وزارة الداخلية. كما أمر باعتقال حوالي 300 عراقي لأشهر من دون تهم وانفق آلاف الدورات على ولائم وحفلات باذخة واهمل جهود مكافحة الارهاب للتركيز على اعتقال تجار السيارات.

ولفتت الوثائق الى أن الجبوري قام بمصادرة معظم سيارات هؤلاء وبيعها لربحه الشخصي كما أهدى عددا آخر لأصدقائه.

ونقلت الصحيفة الامريكية عن مسؤول عسكري امريكي أنه يتوجب منح المسؤولين الامريكيين صلاحيات أكثر صرامة تجاه وزارة الداخلية العراقية، مشيرا الى أن استمرار الفساد وتأثير الميليشيا يقوضان أي أمل في انسحاب امريكي سريع من العراق.

في حين اعتبر مسؤول امريكي ثان، طلب عدم الكشف عن اسمه، لأن تعليقاته تطال مسؤولين أعلى منه رتبة، أن سياسة الولايات المتحدة اتسمت بالارتباك وفك الارتباط مع الواقع العراقي، مشيرا الى أن وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الامريكيتين فشلتا في تنسيق جهودهما وكان المسؤولون فيهما بمنأى عن المسؤولين العراقيين.

وقال عن أداء المسؤولين الامريكيين انهم «يتمركزون في الطابق الـ11 من مبنى الوزارة ولا يتحدثون الى العراقيين» في اشارة الى المدربين التابعين لوزارة الدفاع «وهم يقولون انهم يضعون السياسات وان الأمر يعود للعراقيين أنفسهم للنظر فيها. انهم لا يفعلون أي شيء ووزارة الداخلية هي الأكثر انهيارا في العراق».

الصحافيون المصريون يصعدون احتجاجهم على القانون الجديد للنشر

القاهرة ـ من ربى كبارة :

احتجاجا على مشروع قانون لاصلاح قطاع النشر لم يلغ عقوبة الحبس، اعتصم امس الاحد مئات الصحافيين المصريين امام مجلس الشعب فيما احتجبت صحف المعارضة والمستقلين عن الصدور ليوم واحد.

واحتشد الصحافيون عند المدخل الرئيسي لمقر مجلس الشعب وسط طوق امني يتقدمهم جلال عارف نقيب الصحافيين واعضاء مجلس النقابة ورؤساء تحرير الصحف المحتجبة، اضافة الى عدد من النواب المستقلين وخصوصا الصحافيين منهم.

وردد المعتصمون هتافات منها «افرح افرح يا حرامي القانون حبس كلامي»، ورفعوا لافتات كتب عليها «من اجل حرية الرأي اصح يا مصري».

وكم بعضهم فمه بملصق اصفر كتبت عليه بالاحمر كلمة «كفاية» في اشارة الى الحركة المعارضة.

وكان مجلس الشعب بدأ السبت مناقشة المشروع الذي تقدمت به الحكومة ويواصل الاحد مناقشته بندا بندا.

وقال جمال فهمي عضو مجلس نقابة الصحافيين لوكالة فرانس برس ان «هذه الوقفة الاحتجاجية هي رسالة واضحة لمجلس الشعب لرفض مشروع القانون الذي ربط الحريات بدل ازالة القيود عنها».

واكد «مواصلة الصحافيين نضالهم السلمي الديمقراطي».

واضاف «اذا مررت الغالبية مشروع القانون فلن نلتزم به واذا كانت لديهم (السلطات) الشجاعة فليسجنوا كل الاحرار».

واكد يحيى قلاش سكرتير عام نقابة الصحافيين ان النقابة ستتخذ «خطوات تصعيدية» لم يكشف مضمونها اذا اقر مجلس الشعب مشروع القانون بدون تعديل المواد التي تثير الاعتراض.

وقال لوكالة فرانس برس «على نواب الشعب الاستجابة لمطلب الحفاظ على حرية الرأي (...) والا فسنلجأ لخطوات تصعيدية».

واضاف «ستعقد النقابة جلسة طارئة وتدعو الى جمعية عمومية مفتوحة لوضع خطة التحرك اللاحقة».

واحتجبت امس الاحد نحو 24 صحيفة يومية واسبوعية من معارضة وحزبية ومستقلة احتجاجا على مشروع القانون الذي الغى عقوبة الحبس في بعض مواده واضافها في مواد اخرى لم تكن موجودة اصلا وخصوصا في مواضيع تتعلق باتهامات الفساد.

وغابت ليوم واحد اليوميات التي تصدر الاحد وابرزها «المصري اليوم»، «العالم اليوم»، «الاقتصادية»، «نهضة مصر»، «الاهالي»، «الاحرار» و«الوفد»، اضافة الى اسبوعيات مثل «صوت الامة».

ولم تصدر في القاهرة سوى الصحف الرسمية «الاهرام» و«الجمهورية» و«الاخبار» اضافة الى صحيفة واحدة مستقلة قريبة من النظام هي «روز اليوسف».

من ناحيتها، دانت منظمة عربية لحقوق الانسان مقرها القاهرة بشدة «تجاهل الحكومة المصرية ومجلس الشعب ملاحظات نقابة الصحافيين الجوهرية التي تكفل حرية التعبير وحماية الصحافة والصحافيين».

وذكرت «الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان» في بيان بان مصر «تحتل مرتبة متدنية بين الدول التي تحارب الفساد».

واعتبرت ان وعد الرئيس المصري حسني مبارك «تمخض عن تعديلات صورية تكرس عقاب اي صحافي او كاتب يتناول قضايا الفساد والذمة المالية لاي مسؤول وتكرس تصليت سيف الحبس على الصحافيين».

في هذا الوقت استمر اعتصام مجلس نقابة الصحافيين الذي بدأ الاثنين في مقر النقابة رفضا لمشروع القانون.

وكانت الحكومة لجأت اثر هذا الاعتصام الى اجراء تعديل على المشروع قضى بان تكون عقوبة الحبس، خصوصا في المواضيع المالية، استنسابية وليست الزامية، لكن المعترضين اعتبروا هذا التعديل التفافا على مطلب الغاء عقوبة الحبس.

واوضح المعترضون في بيان صدر الثلاثاء ان خطورة مشروع القانون تكمن في «الغائه دور الصحافة في كشف جرائم نهب المال العام (...) وانه وضع خصيصا لحماية الفساد وتحصين المفسدين» مسقطا بذلك وعد الرئيس المصري بمنع الحبس في قضايا النشر.

واكد مجدي الجلاد رئيس تحرير «المصري اليوم» ان الاحتجاب «سيكون مجرد بداية».

وطالب صلاح قبضايا رئيس تحرير «الاحرار» المواطنين «بالامتناع عن شراء وقراءة الصحف الاحد وحتى القومية منها لانها لا تستطيع الاحتجاب، لكن كل مصري يستطيع الامتناع عن الشراء».

يذكر بان صحافيين عدة مثلوا امام القضاء منذ بداية العام الجاري بتهم مختلفة تتعلق خصوصا بكشف عمليات فساد.

واكد جلال عارف اخيرا في تصريحات صحافية ان «اكثر من الف دعوى قضائية مرفوعة حاليا ضد الصحافيين في محاكم الجنايات والجنح».

وطالبت المنظمات الاهلية للدفاع عن حقوق الانسان مرارا الرئيس المصري بان يفي بوعود اطلقها في شباط (فبراير) عام 2004 حول عزمه على مواجهة التعدي على الحريات الصحافية والغاء احكام السجن في عمليات النشر.

صحافيون مصريون اثناء مظاهرات في وسط القاهرة امس

البشير: التفاوض حول دارفور انتهى ومن يريد الحرب مرحبا بالسلاح

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

أوصد الرئيس السوداني الفريق عمر البشير الباب أمام الحركات المسلحة الرافضة لاتفاق أبوجا ونفى أي احتمال لقيام مفاوضات جديدة بين الحكومة وهذه الحركات وقال من يريد السلام فمرحباً به للتوقيع على اتفاقية أبوجا ومن يريد الحرب فمرحباً بالسلاح. كما جدد رفضه للتدخل الأجنبي في دارفور وقال ان السودان لن يكون أول دولة يعاد استعمارها وقال البشير لدى مخاطبته الافا من الجماهير شهدت افتتاح جسر على النيل الازرق ان هدف الدولة الاستراتيجي هو تحقيق السلام الذي يحتفل به الآن باعتباره مفتاحاً لحل كل قضايا أهل السودان السياسية والاجتماعية والأمنية والتنموية، وقال «لذلك سعينا الى تحقيق السلام عبر مؤتمر الحوار الوطني للسلام في بداية الانقاذ»، وقال ان ذلك كان من منطق قوة وقناعة بالسلام وأضاف أن المستفيد الأول من الحرب هم أعداء السلام.

واعتبر المشير البشير وحدة السودان هي وحدة افريقيا وفشله في المحافظة عليها يعني فشل القارة السمراء في التوحد وقال لذلك يسعى أعداء افريقيا لزعزعة أمن واستقرار البلاد، وأضاف «حققنا السلام لأن لدينا رجالا يؤمنون بقضايا وطنهم ويكفي أن الأستاذ علي عثمان محمد طه تحاور مع الدكتور جون قرنق حتى أثمر الحوار بسلام نيفاشا». وأشاد بدور طه في تحقيق اتفاقية أبوجا وقال ان حكومة الوحدة الوطنية تعبر عن كل التنظيمات السياسية في لوحة رائعة كأول مرة في تاريخ السودان، وقال «نريد بعد سنتين أن يكون خيار المواطن الجنوبي هو وحدة السودان وقد رفعنا شعار الوحدة والتنمية من أجل اعمار البلاد».

على صعيد متصل قالت الحكومة ان الادارة الأمريكية ليست أدرى بمصالح أهل السودان من السودانيين أنفسهم. ودحضت الحكومة على لسان الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل مستشار رئيس الجمهورية تصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش المنتقدة رفض السودان دخول قوات دولية الى اقليم دارفور والتي اعتبر فيها موقف الحكومة بأنه ليس في مصلحة السودان. وقال اسماعيل «لا أتصور أن بوش أدرى بما يجري في السودان من أهل السودان أنفسهم». وأوضح أن الأمريكيين في حوار مع المسؤولين السودانيين يقوم به القائم بأعمال السفارة الأمريكية بالخرطوم وأنهم يعرفون وجهة نظر الحكومة السودانية وموقف البرلمان ويدركون أن الحكومة وأهل دارفور هم الأدرى بشأن الاقليم وليس بوش.

وكشف د. مصطفى عثمان عن اتصالات ثنائية تجري بين الخرطوم وأسمرا لمعالجة الموقف عقب تنفيذ جبهة الخلاص للحركات المسلحة بدارفور للهجوم على حمرة الشيخ.

وأكد اسماعيل عدم وجود اتجاه حتى الآن لتأجيل جولة التفاوض المحددة من قبل بين الحكومة وجبهة الشرق لكنه استدرك قائلاً «من حق الحكومة أن تتخذ ما تراه مناسبا».

وقال ان الدعوة وجهت للقوى السياسية للمشاركة في ملتقى الحوار حول قضايا شرق السودان الذي يعقد بالخرطوم الخميس وذكر أن ردود الأحزاب المبدئية مشجعة. وقال ان ملتقى مماثلاً يعقد في ختام المفاوضات لبحث كيفية تنفيذ الاتفاق الذي سيتم التوصل اليه. وحول اشراك قبائل الشرق في التفاوض قال اسماعيل ان وفداً استشارياً موسعاً سيشارك في فعاليات المفاوضات.

من ناحية اخرى أكد الاتحاد الأفريقي عدم تسجيل أي حالة للعنف ضد المرأة بولايات دارفور خاصة فيما يتعلق بجرائم الاغتصاب خلال الأشهر الماضية.

واقر اجتماع مشترك لوحدة مكافحة العنف ضد المرأة التي شكلتها رئاسة الجمهورية وبعثة الاتحاد الأفريقي بمدينة نيالا انه تم وضع خطة لتأمين النساء اللائي يقمن بالاحتطاب خارج المعسكرات بوجود مرافقين من الشرطة النسائية والاتحاد الأفريقي. وأوضحت د. عطيات مصطفى رئيس الوحدة انه تم تكوين عدد من اللجان بين الحكومة والأمم المتحدة لمتابعة حالات العنف ضد المرأة بولايات دارفور لمواجهة ادعاءات بعض المنظمات غير الحكومية التي تتحدث عن وجود جرائم ضد المرأة مشيرة الى أن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة، وأضافت أنها تهدف الى تحقيق أغراض أخرى مشيرة الى أن الوحدة ستواصل العمل مع المنظمة الدولية حتى يتم اثبات جدية الحكومة في حماية مواطنيها.

الرئيس اليمني يتوجه الى اريتريا لاجراء مباحثات لتعزيز امن البحر الأحمر

■ صنعاء ـ يو بي آي: أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح امس أن زيارته الحالية لدولة اريتريا تهدف الى بحث التعاون وتنميته وتعزيز امن البحر الأحمر.

وأشار صالح في تصريح بثته وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) الى ان «المباحثات ستمثل فرصة للوقوف على ما تم تنفيذه من الاتفاقيات الموقعة بين البلدين».

وأشار صالح الذي وصل امس الى العاصمة الاريترية أسمرة الى انه سيتم البحث مع نظيره الاريتري أسياس افورقي في تعميق أواصر التعاون بين البلدين، مع ايلاء أهمية خاصة للتعاون الأمني في جنوب البحر الأحمر.

ولمح الى امكانية بحث فرص الاستثمار المشترك في الثروة السمكية بناء على ما تم الاتفاق عليه سابقا بين البلدين «وبما يسهم في توثيق علاقاتهما استنادا الى المعطيات الجغرافية والتاريخية التي تضفي على تلك العلاقات خصوصية مميزة».

ودعا صالح الى النظر في «توسيع فرص التبادل التجاري ومجالات الاستثمار المشترك بين البلدين في شتى المجالات وبما يعود بالفائدة عليهما».

وقال صالح «ان مباحثاتنا مع الرئيس أساس افورقي سوف تتطرق علاوة على ذلك الى عدد من الموضوعات والقضايا الاقليمية والدولية وفي مقدمتها التطورات الجارية في القرن الافريقي».

وتعتبر أسمرة المحطة الثانية في اطار جولة خاطفة يقوم بها الرئيس اليمني الى كل من ليبيا وأسمرة والسعودية.

وفي ختام زيارته امس لطرابلس أعلن صالح عن اتفاق الجانبين على زيادة رأس مال الشركة اليمنية الليبية القابضة الى مائة مليون دولار بالاضافة الى قيام الجماهيرية العظمى بتمويل انشاء محطة كهرباء في الجمهورية اليمنية بطاقة 400 ميغاوات.

وفي الشأن العراقي استعرض الجانبان الأوضاع التي تشهدها الساحة العراقية وأكدا دعمهما للجهود التي تستهدف التوصل الى مصالحة وطنية حقيقية تجنب العراق خطر الفتنة الطائفية وتسرع في جلاء القوات الأجنبية.

ودان الجانبان كافة العمليات التي تستهدف ارهاب الشعب العراقي والمساس بمقدساته ومقدراته والنيل من وحدته واستقراره.

وبشأن أسلحة الدمار الشامل اكد الجانبان على أهمية ان تحذو جميع الدول حذو ليبيا بالتخلي الطوعي عن البرامج والمعدات التي تؤدي الى انتاج أسلحة دمار شامل وضرورة انضمام الاسرائيليين الى معاهدة منع الانتشار واخضاع منشآتهم لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية واعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل مع التأكيد على حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

مصر: اعتقال 27 عنصرا من جماعة الاخوان المسلمين الناشطين في قطاع التعليم

■ القاهرة ـ اف ب: القت اجهزة الامن المصرية القبض على 27 شخصا من جماعة الاخوان المسلمين، اكبر قوة للمعارضة، ناشطين في قطاع التعليم كما افاد امس الاحد مصدر امني واخر من جماعة الاخوان المحظورة رسميا.

واوضح المصدر الامني ان القبض عليهم تم خلال «عقدهم اجتماعا تنظيميا سريا في مدينة راس البر في محافظة دمياط» (210 كلم شمال شرق القاهرة).

كما تم ضبط وثائق ومطبوعات تفيد بان الاجتماع يتمحور حول «خطة تحرك لجان المعلمين في التنظيم وكيفية الاستعداد لخوض الانتخابات النقابية» وفق المصدر نفسه.

وينتمي المعتقلون الى 19 محافظة ويتبعون اللجنة المركزية للتنظيم ويسعون الى «استغلال مجالس الاباء لتحقيق التواصل بين الجماعة وقطاعات المجتمع» كما اكد المصدر الامني.

من ناحيته اكد حازم فاروق عضو الجماعة الاسلامية لوكالة «فرانس برس» ان القوى الامنية «اعتقلت في ساعة متأخرة من مساء السبت 27 معلما من اعضاء التنظيم خلال قيامهم برحلة الى راس البر في دمياط».

يذكر بان الشرطة اعتقلت في 19 حزيران (يونيو) 31 عضوا من جماعة الاخوان المسلمين في مدينة مرسى مطروح الساحلية على البحر المتوسط. واكد التنظيم حينها بانهم كانوا في اجازة عندما القي القبض عليهم.

ويتهم الاخوان السلطات المصرية بشن «حملة شرسة» ضدهم اثر الانتخابات التشريعية الاخيرة التي اسفرت عن فوزهم بـ88 مقعدا من مقاعد مجلس النواب من اصل 454 ليصبحوا اكبر قوة للمعارضة في البلاد.

السلطات المصرية تفرج عن 69 ناشطا سياسيا

■ القاهرة ـ يو بي آي: أفادت مصادر قضائية مصرية ان السلطات أفرجت امس عن 69 ناشطا سياسيا كانوا قد اعتقلوا قبل حوالي شهرين لمشاركتهم في تظاهرات مؤيدة لاستقلال القضاء عن تدخلات الحكومة.

وقال مسؤول قضائي ، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«يونايتد برس انترناشونال» ان نيابة وسط القاهرة أمرت بإخلاء سبيل 69 متظاهرا من جماعة الاخوان المسلمين والحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» وحزب الغد الليبرالي المعارض.

وكانت الشرطة قد أعتقلت أكثر من 750 ناشطا خلال شهري نيسان (أبريل) وايار (مايو) الماضيين بعد مشاركتهم في احتجاجات للتضامن مع قاضيين إصلاحيين مثلا أمام محكمة تأديبية لإدلائهما بتصريحات لوسائل الإعلام حول تجاوزات شابت الإنتخابات البرلمانية التي أجريت العام الماضي.

وأفرجت الشرطة المصرية عن مئات المتظاهرين الاسبوع الماضي.

وأقر مجلس الشعب (البرلمان) نهاية الشهر الماضي قانونا لاستقلال السلطة القضائية قال القضاة انه يحقق استجابة محدودة لمطالبهم بالاستقلال عن السلطة التنفيذية.